السوق المحلية تعيش مرحلة الموت السريري

يشكو أصحاب المحال التجارية من حالة الركود الحاد الذي تشهده السوق المحلية هذه الأيام نظراً لانعدام السيولة المالية لدى أرباب الأسر والتراجع المستمر للقوة الشرائية للمواطن اليمني وهو ما انعكس سلباً على الحركة التجارية بشكل عام.. وتعود الأسباب كما يقول أصحاب المحلات إلى أن آثار الأحداث الأخيرة التي مرت بها البلاد خلال السنوات الأخيرة أثرت سلباً على مستوى دخل المواطن الأمر الذي انعكس سلبا أيضا على حركة الأسواق المحلية.

ويقول التجار: إن العشرة الأيام الأولى من شهر ذي الحجة من كل عام تشهد الأسواق المحلية ازدهاراً وتكون الحركة التجارية في ذروتها لأن المواطنين ينزلون الأسواق لاقتناء احتياجاتهم العيدية من كسوة ومواد غذائية ومكسرات وملابس وغيرها.

»الثورة« نزلت إلى بعض الأسواق المحلية وقامت بعمل استطلاع لآراء بعض التجار والمواطنين وسؤالهم حول استعداداتهم للعيد وكيف يرون الأسواق العيدية مقارنة بالأعوام الماضية.. فإليكم الحصيلة:

استطلاع/ حسن شرف الدين

البداية كانت مع الأخ رائد العتبي -محل الملابس- الذي أكد أن السوق هذا العام ضعيف مقارنة بالعام الماضي وأن عدد الزبائن يتراجع من عام إلى آخر كما أن المواطنين يكتفون بشراء ملابس العيد في عيد رمضان فقط ويستخدمونها لعيد الأضحى.. مشيرا إلى أن الأعوام السابقة كان الطلب على الملابس العيدية أفضل بكثير من هذا العام.

ويرجع العتبي أسباب تراجع طلب الزبائن للملابس إلى ضعف دخل المواطن العادي والمشاكل التي يواجهها البلد يوما بعد آخر.. داعيا الحكومة إلى عمل كافة التدبيرات لإعادة الأمن والأمان للمواطنين والتجار قبل إعلان إفلاسهم وإغلاق محلاتهم التجارية.

بسام العذري -موظف في الكهرباء- وهو يكسو أولاده الثلاثة، وعند سؤاله عن أسعار السوق مقارنة بالأعوام الماضية أكد أن الأسعار من عام إلى آخر تزداد وهذا العام اضطر إلى شراء كسوة واحدة فقط لكل واحد من أولاده الثلاثة حيث كان يكسوهم كسوتين على الأقل في العيد الواحد.

وأضاف العذري: إن مصدر دخله الوحيد هو الراتب الحكومي الذي بالكاد يكفي تغطية المعيشة ومتطلبات الأسرة.. كما أنه يضطر بعض الأوقات إلى الاستدانة من بعض أقربائه وأصحابه لتوفير ما نقص وتغطية احتياجات الأسرة من الاحتياجات الاساسية والضرورية.. متمنيا أن تمر اليمن من الأزمة الاقتصادية التي تعيشها وأن ينتعش الاقتصاد في أقرب وقت.

شكاوى

ويشكو بعض التجار بمرارة جراء مشكلة انقطاع التيار الكهربائي خصوصا محلات الخياطة التي تعتمد اعتمادا كاملا على التيار الكهربائي.. فقد زرنا أحد محلات الخياطة.. وتحدثنا مع الأخ معاذ عبدالسلام الشيباني -صاحب محل الشيباني للخياطة الرجالية- الذي شكا لنا بمرارة وحرقة عن مشكلة انقطاع التيار الكهربائي وخصوصا هذه الأيام الذي تعتبر الموسم الوحيد باعتبار أن المواطنين يذهبون إلى محلات الخياطة لاقتناء الأثواب.. إلا أن انقطاع الكهرباء يكون عائقا أمام تلبية رغبات الزبائن.

أعباء

وأضاف الشيباني: إن اشترى «ماطوراً» يعمل على البنزين لتغطية عجز الكهرباء وإدارة ماكينات الخياطة الثلاث التي يمتلكها.. مما شكل عبئا إضافيا عليه ويصرف على الماطور في الشهر ما بين خمسين إلى ستين ألف ريال..داعيا الجهات المعنية إلى العمل على تأمين خطوط الكهرباء وتوفيرها والعمل على إيجاد الحلول المناسبة لهذه المشكلة التي تتفاقم يوما بعد آخر دون حلول.

الأخ عبدالرب النهاري -موظف في قطاع خاص- كان في محل الخياطة وعند حديثنا معه يقول: إن انقطاع الكهرباء شكل أزمة ليس على القطاع التجاري فقط وإنما على المواطن العادي، فالمواطن يصرف مبالغ إضافية على مواطير الكهرباء وأجهزة الإضاءة الأخرى مما شكل عبئا إضافيا عليه أيضا.

خسائر

وقال النهاري: إن ما يواجهه القطاع الخاص خصوصا وان الكهرباء تكون جزءاً أساسيا لتحريك أعمالهم كمحلات الخياطة والمصانع من خسائر مادية كبيرة يكون سببها انقطاع التيار الكهربائي، خسارة كبيرة لا يستطيعون تجاوزها إلا إذا توفرت الكهرباء، وهذا لن يتم إلا بوجود حكومة تقوم على توفير الأمن والأمان وتطبق القانون على الكبير والصغير.

العطور

وللعطور الزكية مكانة هذه الأيام.. حيث تشهد محلات العطورات هذه الأيام، أيام ما قبل عيد الأضحى المبارك إقبالا كبيرا عليها من قبل المواطنين، حيث تعتبر العطور المادة الوحيدة التي يتفنن فيها الناس لاقتناء أفضلها وأجودها لرشها على ضيوفهم خلال أيام العيد المبارك.

الأخ هشام العواضي -صاحب محل عطورات بسوق الزمر- يقول: إن حركة السوق تأثرت كثيرا منذ العام الماضي بسبب إلقاء أحد الأشخاص قنبلة راح ضحيتها ثلاثة أشخاص منهم صاحب القنبلة.. إلا أن السوق بدأ يستعيد عافيته خلال الفترة الأخيرة.. مشيرا إلى أنه قام بالاستعداد لهذه الأيام وجلب العديد من أنواع العطور لتلبية رغبات الزبائن خصوصا هذه الأيام التي يزيد الطلب على العطورات بمختلف أنواعها من قبل الناس استعدادا لاستقبال الضيوف المعيدين خلال أيام عيد الأضحى المبارك.

وأضاف العواضي: إن الحملات التي تقوم بها البلدية على البسطات تشكل سلبا على المحلات التجارية، فأكثر المواطنين يذهبون إلى الأسواق الشعبية بهدف اقتناء أغراضهم واحتياجاتهم من البساطين الذين يعرضون بضائعهم بأسعار تلبي رغباتهم.. مشيرا إلى أن البسطات تعمل على استقطاب الزبائن إلى المحلات التجارية.. متمنيا من الحكومة العمل على تنظيم الأسواق الشعبية والأسواق المحلية وكذلك ضبط الأسعار وتسهيل المعاملات أمام التجار للحصول على تنمية حقيقية والسير بعجلة الاقتصاد المحلي لتحقيق أهداف التنمية.

الرقابة

من جانبه أوضح نجم الدين أن هناك أنواعاً من العطور التجارية منتشرة على أرصفة وشوارع المدن الرئيسية والبعض منها خطرة على صحة المواطن.. داعيا الجهات المعنية بالرقابة والتفتيش إلى تحمل المسؤولية والقيام بإجراء حملات تفتيش ومصادرة مثل هذه العطورات التي تضر بصحة الإنسان وسلامته.

ضعف

الأخ عبدالواحد فيصل الجهمي -صاحب محل ملابس بسوق الزمر- يقول: إن حركة السوق هذا العام ضعيفة مقارنة بعيد رمضان كما أن الإقبال على محلات الملابس أضعف بكثير من الأعوام السابقة والسبب يعود إلى ما مرت به البلاد منذ عام 2011م حتى اليوم.. مشيرا إلى أن هذه الأحداث كان لها الأثر الأبرز في إضعاف الأسواق المحلية حيث أغلق كثير من التجار محلاتهم التجارية ومترددين إلى الآن حول مواصلة العمل في الاتجار خوفا من الإفلاس والخسارة.

وأضاف الجهمي: إن العمل في بيع الملابس لم يعد مجديا بسبب ضعف الإقبال وضعف حركة السوق.. ففي كل عام هذه الأيام يكون المحل مزدحما بالزبائن.. إلا أن الدخل لهذا العام ضعيف مقارنة بالأعوام السابقة.. متمنيا أن يخرج مؤتمر الحوار بقرارات وتوصيات تخدم المواطن البسيط وبما يحسن من الاقتصاد الوطني.

الأسر اليمنية تستقبل العيد بـ(حراف) غير مسبوق

يبدو أن فرص حصول الأسر اليمنية على سيولة نقدية لمواجهة نفقات عيد الأضحي المبارك ستكون في غاية التعقيد هذا العام خصوصاً وأن موعد العيد لا يتجاوز أسبوعاً من الآن فيما لا تبدو هناك أي نوايا لدى الحكومة أو غيرها لضخ معونات أو تقديم نصف راتب على الأقل للموظفين محدودي الدخل لمكافحة (الحراف) المستشري بقوة.

ولم تقر الحكومة حتى الآن أي مشاريع لصرف إكراميات للموظفين أو حتى تقديمهم نصف راتب من مستحقات شهر أكتوبر الجاري وهو مايقود إلى إضعاف مستوي نفقات الأسر من ناحية وتفشي الركود في السوق من ناحية أخرى وبروز حالات واسعة من التعاسة والحزن في أيام الله الفضيلة من عيد الأضحى.

ستطلاع/ أحمد الطيار

المشكلة

وتكمن المشكلة في أن الآلاف من الأسر اليمنية تعيش حالة مزرية من الحراف نتيجة لتفاقم الأعباء المعيشية عليها منذ شهر رمضان الماضي فعلى مدى الثلاثة أشهر الماضية شهدت موازناتها انحسارا لم يسبق له مثيل نتيجة لتتابع المناسبات عليها ولم تستطع توفير أي من دخلها الصغير.

يقول محمد البدوي مدرس أنه مديون للبقالة بـ43 ألف ريال منذ رمضان و22 ألف ريال منذ شهر سبتمبر حيث لم يستطع الوفاء بأي التزامات منذ ذلك الشهر حيث جاء عيد الفطر واحتاج مصاريف تفوق 70 ألف ريال ثم بعدها جاء الموسم المدرسي ومصاريفه تزيد عن 25 ألف ريال وهو مستأجر ولديه ثلاثة أولاد وراتبه 65 ألف ريال وتقسيمه على المصروفات لم يعد يذكر.

محمد البدوي كمثال لأرباب الآلاف من الأسر التي تعيش في العاصمة صنعاء والمدن الرئيسية حيث تجتمع عليه متاعب السكن بالإيجار وقلة الدخل وارتفاع الأسعار الأمر الذي يجعله في حالة ديون متواصلة لكن المناسبات العيدية تزيد من قصم ظهورهم تماماً.

عيد الأضحي

يحل عيد الأضحي هذا العام منتصف شهر أكتوبر ومن المعروف أن منتصف الشهر لدى الموظفين محدودي الدخل يعني أن جيوبهم فارغة فالمرتب يكون قد تم صرفه في أول يوم من الشهر ولم يعد للموظف أي حقوق تذكر ورب الأسرة ينفق راتبه خلال يومين على الإيجارات والفواتير والبقالات وهكذا ينتظر نهاية الشهر بفارغ الصبر وفي حالة عيد الأضحي الحالي فمن المؤكد أن الآلاف من الموظفين الحكوميين يحسون بالضجر والتعاسة جراء دخول العيد وهم لا يستطيعون شراء أضحية العيد من جهة ومستلزمات الأطفال من الملابس وجعالة العيد من جهة أخرى.

يقول منير قطران موظف بوزارة الثقافة: إن راتبه لا يستمر معه سوى يومين ويتم انفاقه على مستلزمات الشهر الماضي التي تؤخذ بالدين وبالتالي فنفقات العيد طارئة وتحتاج لسيولة نقدية لشراء خروف وأيضا مستلزمات الأولاد وهذه تسبب مشكلة له يتمنى أن يتجاوزها من خلال الحصول على قرض من أقاربه.

قلة الدخل

أصبحت قلة الدخل لدى اليمنيين مشكلة مزمنة وهذا ما جعلهم إحصائياً في مستويات الفقر وتحت خط الفقر حيث يقع نحو 50% في خط الفقر وهو ما يعني أن تلك الأسر تعيش على دولارين في اليوم أي ما يعادل 440 ريالاً وهذا لا يمثل حتى قيمة رغيف الخبز في أدنى مستوياته.

وتشكو الأسر اليمنية حصوصاً منها المعتمدة على دخل محدود من الوظيفة مع الدولة أو المزارعين الموسميين في الأرياف من قلة الدخل خلال الشهور الماضية مقارنة بمستوى النفقات الباهظ والذي التهم كل مداخليهم بسرعة.

وتقول الأسر: إن مدخرات النصف الأول التهمها شهر رمضان ثم أعقبه العيد بنفقاته الباهظة على شراء الملابس والعيديات ليبدأ بعدها الموسم الدراسي وها هو عيد الأضحى بحاجة للملابس والأضحية ومستلزمات العيد من جعالة ونفقات التعويد باهظة التكاليف.

اصحاب البقالات يئنون

يؤكد أصحاب البقالات والسوبر ماركت أن الأسر اليمنية تعاني ضائقة مالية وللتدليل على ذلك بحسب ما يوضح قاسم الحيمي صاحب بقالة بالحصبة أن زبائنه والذين يصلون إلى أكثر من 30 أسرة يعانون من قلة السيولة النقدية وهو ما أثر عليه حيث لم يستطع الحصول على الديون التي له سوى بمعدل 60% فقط علماً بأنه يوفر لهم كافة المستلزمات اليومية من أول يوم في الشهر إلى نهايته، ويضيف: هناك من الزبائن من صارحني بأنه لا يستطيع دفع أي من الديون نظراً للعيد والمستلزمات المطلوبة له وهذا شيء مخجل أن لا أتمكن من استرداد الديون من الزبائن.

الموارد

ويرى مختصون أن سبب الفقر في اليمن والحياة التعيسة للأسرة يعود في الأساس لقلة الدخل حيث يعيش رب الأسرة اليمنية بدخل شهري لا يزيد عن 40 ألف ريال في المتوسط وهذا يجعله يعيش حالة بائسة يتخبط يميناً وشمالاً ويصارع المعاناة يوماً بعد يوم ، ورغم هذا التحليل المنطقي إلا أن الخبير الاقتصادي الدكتور صلاح المقطري يرى أن أسباب الفقر لا تعود لندرة الموارد الاقتصادية الطبيعية فاليمن تمتلك موارد اقتصادية كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية الطبيعية، المعدنية والنفطية والزراعية والسمكية، إلى جانب موقعها الاستراتيجي الهام ووجود موارد بشرية كبيرة إنما الحاصل هو سوء استغلال الموارد من قبل الدولة وتفشي عدم الاستقرار والانفلات الأمني والذي أدى لعزوف الاستثمارات الأجنبية على الاستمرار في اليمن فضلاً عن هجرة المستثمرين المحليين وهذا أثر على مستوى توفير فرص عمل تدر دخلا للأسر.

ويرى الدكتور المقطري أن الوضع السياسي الهش وعدم الاستقرار جلب مأساة للوضع الاقتصادي وبالذات على مستوى معيشة الناس فالحكومة لم تعد قادرة على زيادة الرواتب أو تحسين المعيشة نتيجة لتفاقم عجز موازنتها وأيضا تتعرض هي لقلة الدخل بسبب تخريب أنابيب النفط والاعتداء على الكهرباء والأعمال الإرهابية وهذه تكبدها الكثير من الدخل.

ويرى أن على الحكومة توطين الاستقرار وبعد ذلك يمكنها استغلال ثرواتها وهذا سوف يسهم في تنمية المجتمع اليمني اقتصادياً وثقافياً والانتقال بالاقتصاد الوطني إلى مصاف الدول الغنية، ولكن سوء استغلال تلك الموارد الاقتصادية في ظل إدارة اقتصادية تقليدية ومتخلفة، والتوزيع غير العادل للثروة بين السكان، والاستيلاء على عائداتها من قبل فئات صغيرة وحرمان الجزء الأكبر من خيرات البلد سبب في تخلف الاقتصاد اليمني وانتشار الفقر وقلة الدخل بين السكان.